السعي إلى المنافسة العادلة والدخول إلى الأسواق

سامي النصف: قمة «اقتصادات النقل الجوي العربي» بحثت ملفات مهمة

■ القمة تمخضت عن عدة قرارات أهمها وجود حاجة ماسة لإدارة حوار بين الإقليم العربي والاتحاد الأوروبي

النصف خلال ترؤس وفد الكويت في قمة «اقتصاديات النقل الجوي العربي»

جانب من الاجتماع

«كونا» – قال رئيس مجلس الادارة العضو المنتدب في مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية سامي النصف امس ان قمة «اقتصاديات النقل الجوي العربي» التي عقدت في دبي أخيرا ناقشت عددا من الملفات المهمة لاسيما مايتعلق منها باتفاقية تحرير النقل الجوي بين الدول العربية.

وأوضح النصف الذي ترأس وفد الكويت في هذه القمة في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية «كونا» امس ان القمة ناقشت التحديات التي تواجه الناقلات الإقليمية في الاتحاد الأوروبي وتحرير القطاع الجوي في المنطقة العربية والمزايا المترتبة على ذلك والتحديات التي تواجه الناقلات الاقتصادية في المنطقة والتحالفات الدولية اضافة الى الناقلات العربية والمنافسة العادلة.

وأشار الى ان اعمال قمة اقتصاديات النقل الجوي تمخضت عن عدة قرارات وتوصيات أهمها مايتعلق باتفاقيات دمشق لتحرير الأجواء ووجود حاجة ماسة لإدارة حوار بين الإقليم العربي والاتحاد الأوروبي للمزيد من التفاهم المشترك لمشاكل المنطقة وإيجاد أرضية مشتركة وتطوير سياسات وقوانين لتنظيم المطارات والبنية التحتية وتغيير المناخ والمنافسة العادلة والدخول الى الاسواق وحقوق المستهلك وغيرها من القرارات.

■ المتحاورون اتفقوا على أن الانضمام إلى التحالفات هو أحد الإستراتيجيات المطروحة

واضاف النصف ان المتحاورين اتفقوا في جلسة النقاش حول «الناقلات العربية والتحالفات الدولية» على ان الانضمام إلى اي من التحالفات هو احد الاستراتيجيات المطروحة أمام شركات الطيران لتوفير شبكة اكبر من الخدمات للركاب ومنح شركات الطيران حرية اختيار الوسيلة المناسبة لتحديد علاقاتها التجارية مع الناقلات الأخرى مع احترام قوانين المنافسة عن طريق التعاون المشترك مشيرا الى أهمية التنافس الحر بين شركات الطيران لدعم خيارات المستهلك في نهاية المطاف.

واختتمت أعمال القمة بجلسة نقاش حول «الناقلات العربية والمنافسة العادلة» جاء في ملخصها توصيات ونتائج المنافسة الحرة وإدارة الحوار بين المفوضية الأوروبية والاقليم العربي وخلق صيغة مشتركة بين الاقليمين حيث إن الوقت غير مناسب لخوض هذه المناقشات على المستوى العالمي في الوقت الراهن معربين عن رغبتهم في رفع نتائج قمة اقتصاديات النقل الجوي العربي الى جامعة الدول العربية للمزيد من الدراسة والدعم.

وحضر القمة وزير الاقتصاد الاماراتي سلطان بن سعيد المنصوري والأمين العام للاتحاد العربي للنقل الجوي عبدالوهاب تفاحة وهيئات الطيران المدني العربية وبعض أعضاء الاتحاد العربي للنقل الجوي وممثلين من «الايانا» و«الإيكاو».

وأشاد مدير عام الهيئة العامة للطيران المدني بدولة الإمارات العربية المتحدة سيف السويدي بالمناقشات البناءة التي جمعت صناع القرار في الطيران المدني العربي داعيا الدول العربية الى خوض مشاورات جادة لتحرير الأجواء على مستوى الدول العربية والعالم.

يذكر ان شركة الخطوط الجوية الكويتية شاركت في قمة اقتصاديات النقل الجوي العربي التي اقيمت تحت رعاية جامعة الدول العربية والهيئة العربية للطيران المدني وحضرها 250 مشاركا من المسؤولين والمهتمين بشؤون النقل الجوي والطيران المدني على الصعد المحلية والاقليمية والعالمية.

وضم الوفد الذي ترأسه رئيس مجلس الادارة العضو المنتدب سامي عبداللطيف النصف كلا من مدير دائرة التخطيط والشؤون الدولية سالم حماده ومدير تطوير الأسطول حمد البعيجان.

خدمات مصرفية متكاملة تلبي احتياجات سكان المنطقة

«برقان» افتتح فرعه في خيطان

الفارس خلال افتتاح فرع «برقان»

افتتح بنك برقان أخيراً فرعه بمنطقة خيطان بهدف تقديم خدماته المصرفية لجميع سكان هذه المنطقة وتوفير باقة متكاملة من الحلول والمنتجات المصرفية مع التركيز على المحافظة على أعلى مستويات خدمة العملاء.

وقد قام محافظ حولي ومحافظ الفروانية بالانابة الفريق المتقاعد عبد الله الفارس برعاية وافتتاح الفرع الجديد وذلك بحضور السيد ماجد عيسى العجيل، رئيس مجلس إدارة بنك برقان، بالإضافة إلى كبار المدراء في البنك.

هذا وسيعزز افتتاح هذا الفرع للبنك إلتزامه في توفير افضل تجربة مصرفية لعملائه. ويصل عدد شبكة فروع بنك برقان إلى 24 فرعا موزعة في جميع مناطق الكويت مما يؤكد على نجاح وفاعلية استراتيجية التوسع المحلي التي ينتهجها البنك ضمن خطة عمله الاستراتيجية.

ويقع الفرع الجديد في منطقة أبرق خيطان، قطعة 27، شارع 65 ويقدم خدماته لكافة العملاء يومياً من الاحد إلى الخميس من الساعة 8:30 صباحا وحتى الساعة 3:00 عصرا.

البنك التجاري يعلن أسماء الفائزين بالسحب اليومي

أجرى البنك التجاري الكويتي السحب اليومي على «حساب النجمة»، يوم الأحد 17 مارس 2013 في المركز الرئيسي للبنك، بحضور وزارة التجارة والصناعة ممثلة بالسيد/ صقر المناعي، وقد فاز كل من:

1 – علي رشود عبد العزيز الرشود
2 – منى عبدالله محمد الصراف
3 – سالم فالح علي العازمي
4 – فاطمة حمير عبدالله اشكناني
5 – عصام فريد عبده يوسف

بجائزة قيمتها –/7000 دينار كويتي لكل منهم

ويتميز حساب النجمة الجديد بتأهيل عملائه الفوز بجائزة يومية قدرها –/7000 دينار كويتي، ليتفرد البنك التجاري بتقديم اكبر جائزة سحب يومي، بالإضافة إلى أربعة سحوبات كبرى تجرى خلال العام تبلغ قيمة كل جائزة منها 100.000 دينار كويتي تقام في العيد الوطني والتحرير، عيد الفطر، وعيد الأضحى المبارك بالإضافة إلى ذكرى تاسيس البنك في 19 يونيو.

يفتح حساب النجمة بمبلغ –/500 د.ك. والتأهل لدخول السحب اليومي بعد فترة أسبوع وسحوبات المناسبات بعد فترة شهرين، علما بأن حساب النجمة يمنح عملاءه اكبر عدد من الفرص للربح حيث يحصل العميل على فرصة للربح مقابل كل 25 د.ك. تبقى في الحساب بدلا من 50 د.ك.

و«التجاري» ينتهز هذه الفرصة ليهنئ جميع الفائزين في سحب النجمة ، علما بانه سيتم قيد الجوائز النقدية إلى حسابهم في البنك .كما نتوجه بالشكر لوزارة التجارة والصناعة على تعاونهم الدائم وإشرافهم الفعال على عمليات السحب التي تمت بسلاسة ونظام.

مؤسسة البترول تدشن مشروع إعادة التدوير في «القطاع النفطي»

«كونا» – أعلنت مؤسسة البترول الكويتية تدشين مشروع اعادة التدوير بصورة واسعة في مجمع القطاع النفطي في احتفالية خاصة تقام الخميس المقبل. وقالت المؤسسة في بيان صحافي امس ان الكويت بحاجة ماسة لتطبيق مشروع اعادة التدوير بصورة جادة مبينة ان عملية إعادة التدوير تتطلب مشاركة كاملة من جميع افراد المجتمع ومؤسسات الدولة.

وأوضحت ان الاحتفالية ستتضمن اقامة معرض لإعادة التدوير بمشاركة الشركات الرائدة في تقديم هذه الخدمة في الكويت لتعريف الموظفين بالسبل التي يستطيعون من خلالها المشاركة بصورة فعالة في مساعي الحفاظ على البيئة. ولفتت الى انها تسعى جاهدة لاتخاذ خطوات كبرى نحو توعية موظفي القطاع النفطي الكويتي بمفهوم إعادة التدوير وتشجيعهم على الممارسة اليومية لهذه العملية سواء في المكتب او في حياتهم الشخصية مؤكدة ان عملية اعادة التدوير تعتبر احدى الطرق لإنقاذ البيئة من سموم الملوثات اليومية.

وقالت ان القائمين على المشروع في دائرة الخدمات في قطاع العلاقات الحكومية والبرلمانية والعلاقات العامة والإعلام قاموا الاسبوع الماضي بتوزيع حاويات خاصة بإعادة التدوير على جميع مكاتب المؤسسة والمرافق العامة في المبنى الرئيسي مشيرة الى ان دائرة الخدمات ستدشن حملة اعلامية مكثفة لغرس الاحساس بالمسؤولية الشخصية لدى الموظفين وتشجيعهم على الممارسة اليومية لهذه العملية.

وبينت ان مشروع اعادة التدوير في المؤسسة سيشمل اعادة تدوير جميع المخلفات المكتبية اضافة الى أحبار الطابعات والأدوية المنتهية الصلاحية والأجهزة الكهربائية القديمة والبطاريات المستهلكة والمصابيح الكهربائية التي تحتوي على مواد سامة وخطرة تؤثر سلبا على البيئة اذا لم يتم التعامل معها بالصورة الصحيحة.

يذكر ان الاحتفالية التي ستقام الخميس المقبل يرعاها ويحضرها الرئيس التنفيذي فاروق الزنكي بالتعاون مع معهد الكويت للأبحاث العلمية بمبادرة من قطاع العلاقات الحكومية والبرلمانية والعلاقات العامة والإعلام.

ارتفاع أصول البنوك العمانية في نهاية ديسمبر 2012

مسقط – «كونا» – اظهرت احصاءات عمانية زيادة ملحوظة على الإجماليات الرئيسية للبنوك التجارية العاملة بسلطنة عمان حسبما تعكسه الميزانية الإجمالية للبنوك المذكورة طبقا للوضع في نهاية ديسمبر 2012.

وزاد إجمالي اصول هذه البنوك بنسبة 9. 13 في المئة ليصل إلى 20.962 مليار ريال عماني مقارنة ب 18.407 مليار ريال عماني نهاية ديسمبر 2011.

وذكر التحليل الصادر عن البنك المركزي العماني ان رصيد الائتمان زاد بنسبة 4ر14 في المئة ليصل إلى 313. 14 مليار ريال عماني في نهاية ديسمبر 2012 مقارنة بـ12.514 مليار ريال عماني خلال الفترة نفسها من عام 2011 حيث انخفض الائتمان الممنوح للحكومة بنسبة 9. 4 في المئة بينما زاد الائتمان الممنوح للمؤسسات العامة بنسبة 4. 16 في المئة والممنوح للقطاع الخاص بنسبة 9. 14 في المئة.

واوضح ان استثمارات البنوك التجارية في مختلف الأوراق المالية «محلية وأجنبية» بلغت 2129 مليون ريال عماني في نهاية ديسمبر 2012.

وبلغ رصيد حيازة البنوك التجارية من شهادات الإيداع التي يصدرها البنك المركزي العماني 5. 909 ملايين ريال عماني في نهاية ديسمبر 2012.

كما زادت استثمارات البنوك التجارية في سندات التنمية الحكومية بنسبة 5ر17 في المئة لتصل إلى 3ر470 مليون ريال عماني في نهاية ديسمبر 2012 بالمقارنة بمستواها في نهاية ديسمبر من العام السابق.

وزاد رصيد استثمارات البنوك التجارية في الأوراق المالية الأجنبية ليصل إلى 1ر543 مليون ريال عماني في نهاية ديسمبر 2012 مقارنة بـ6ر275 مليون ريال عماني في نهاية ديسمبر 2011.

على عكس الاقتصاد العالمي الذي لا يزال يعاني للانتعاش

«الكويتية - الصينية»: تطلعات مشرقة للصين في ظل اقتصاد عالمي متخبط

■ حكومة بكين تسعى لإحراز معدل نمو يبلغ 7.5 في المئة

قال تقرير الشركة الكويتية – الصينية الاستثمارية على عكس الاقتصاد العالمي الذي لا يزال يعاني للانتعاش، فإن التطلعات للاقتصاد الصيني تبدو مشرقة جدا مع صدور آخر البيانات الرسمية للصين التي تشير الى ان نمو اقتصادها لا يزال مستمرا، حيث تم حجم الصادارت، التي تشكل حصة كبيرة من الاقتصاد الصيني، بنسبة 21.8 في المئة على أساس سنوي في فبراير الماضي.

وتابع التقرير بسبب التغيرات في مستوى الصادرات التي عادة تنتج في بداية السنة الصينية، وأيضا لأن طبيعة المقياس متغيرة، من الأفضل النظر إلى متوسط مستوى الصادرات في ثلاثة أشهر، وهو ما يؤكد أن الصادرات تشهد فعلا انتعاشا واضحا منذ أواخر العام الماضي. ويعود هذا التحسن من ناحية إلى الانتعاش البسيط في الاقتصاد العالمي، وإلى الطلب الثابت من الولايات المتحدة الأمريكية ودول آسيوية أخرى، وبالأخص دول الجنوب الشرقي. ومن ناحية أخرى، قامت السلطات الصينية باتخاذ سياسات أكثر تساهلا منذ نهاية العام الماضي، مما رفع من سيولة القطاع الخاص عبر ضخ الائتمان في الشركات والمؤسسات المملوكة للدولة، كما يتضح من زيادة إجمالي التمويل الاجتماعي. وساعد هذا بدوره برفع الاستثمارات، التي تشكل نصف الناتج المحلي الإجمالي الصيني. وارتفعت استثمارات الأصول الثابتة، وهي أفضل مؤشر للاستثمار، في منتصف عام 2012 بعد فترة من الانخفاض، ولا تزال تنمو بشكل مطرد، حيث ارتفع إجمالي الاستثمارات لشهري يناير وفبراير معا ليصل إلى أعلى مستوى له في 12 شهرا، ليبلغ 21.2 في المئة على أساس سنوي.

وأضاف بين أكبر مكونين للاقتصاد الصيني أن الاقتصاد يمر بانتعاش، تدعمه البيئة الخارجية الجيدة والحكومة المستعدة لاتخاذ كافة الإجراءات لتحقيق هدفها بالنمو بمعدل 7.5 في المئة هذا العام. والبيانات الأخيرة توضح أن أداء الاقتصاد يعود إلى الانتعاش وليس إلى التذبذب.

ويمكننا الناتج المحلي الإجمالي من قياس الناتج الاقتصادي أو حجم الاقتصاد – معدل التضخم أو الانكماش. كما يمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي بعدة طرق، ومنها التي يتبعها مكتب الإحصاء الوطني في الصين، وهو الجهة الحكومية المسؤولة عن البيانات الوطنية، الذي يقيس الناتج على حسب القطاعات الثلاثة الرئيسية وهي: القطاع الأولي أو قطاع الإنتاج، والقطاع الثانوي أو القطاع الصناعي، وقطاع الخدمات، أو بطريقة الإنفاق، الذي يتضمن الاستهلاك الخاص، والإنفاق الحكومي، والاستثمارات المالية الثابتة، والصادرات والواردات. وتشكل الاستثمارات نصف الناتج المحلي الإجمالي الصيني، وتعد استثمارات الأصول الثابتة من المؤشرات الجيدة لمتابعة اتجاه القطاع. وتمثل استثمارات العقار والصناعة الجزء الأكبر، حيث ساهمت بأكبر نسبة من نمو استثمارات الأصول الثابتة مؤخرا، وهي دلالة إلى أن الحكومة كانت تستهدف هذا الجزء من الاقتصاد. وتساهم زيادة الاستثمارات في القطاع الصناعي في دعم الطلب على المستويين المحلي والخارجي. فيما تشكل الصادرات تقريباً ثلث الناتج الاقتصادي الإجمالي.

وأشار بما أن نمو الصادرات يقوده الاقتصاد العالمي المتنامي، لا يزال القطاع الخارجي الصيني عرضة لأي تدهور عالمي. إلا أن الإنفاق الحكومي الكبير ومستوى الاستثمارات المتزايد في الاقتصاد المحلي، يحميان ولو جزء من الاقتصاد الصيني من أي نقص عالمي. وإجمالا، بالرغم من أن الصادرات القوية تمثل فرصا استثمارية للقطاع الصناعي، إلا أن أفضل الاحتمالات تأتي من القطاع المحلي، فتوفر الصين، التي تتمتع بفائض تجاري جيد، الوقت الذي تحتاجه للتحول إلى اقتصاد محلي، وخصوصا مع تزايد الطبقة المتوسطة من الشعب، والاستثمارات المحلية القوية. لكن لا تزال هناك مخاطر قادمة.

وأوضح التضخم سيكون من أخطر التهديدات هذا العام. ففي فبراير، ارتفع التضخم إلى 3 في المئة على أساس سنوي من 2 في المئة في يناير، ويعود هذا بشكل أساسي إلى التذبذب الناتج من بداية السنة الصينية. وجاء متوسط معدل التضخم لشهري يناير وفبراير البالغ 2.6 في المئة، مرتفعا بشكل بسيط عن معدل شهر ديسمبر البالغ 2.5 في المئة. إلا أن النشاط المحلي الكبير قد ينعكس إلى ارتفاع في معدل التضخم الاساسي في عام 2013، يقوده بشكل جزئي الارتفاع في أسعار العقارات السكنية. ومن المحتمل أن ترتفع أسعار الطاقة بضغط من الارتفاعات الأخيرة في سعر الديزل الذي ارتفع بمعدل 3.5 في المئة والجازولين الذي ارتفع معدل 2.8 في المئة في نهاية فبراير. وفي نهاية العام، من المتوقع أن يكون التضخم هو الدافع الأساسي وراء تضييق السلطات الصينية للنمو، كما في قطاع العقارات. وتتوقع سياسات مالية ونقدية متساهلة في الصين، على عكس باقي دول العالم، ومعدل نمو مرتفع ومستقر لباقي العام.

مؤشرات صادرات الصين

■ التضخم يشكل أهم المخاطر للاقتصاد الصيني هذا العام